المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية
طموح تقليص الهوة
بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة

أ/ محمد شاعة

يحاول هذا العمل أن يبين كيف استطاعت النظرية الواقعية أن تطور تحليل السياسة الخارجية، والتحدي الأساسي يكمن في استخدام صورتين من الواقعية، وهما في غالب الأحيان في حالة تجاذب تجاه بعضهما بعضا. أولا: أرضيتها الراسخة على مرّ قرون من الممارسة في السياسة الخارجية، وثانيا: طموحها في بلورة نظريات عامة متينة تساعد على تبسيط وتفسير الوضع الدولي الذي يشكل المجال الذي تتوجه إليه السياسة الخارجية. إن تأسيس القاعدة المفاهيمية للواقعية مستمدة من ملاحظة طويلة للحياة السياسية، ولكن في سعيها لبناء وتطبيق نظرية واقعية الأساس؛ واجه الواقعيون باستمرار مأزقا كبيرا نشأ من الإخفاق في تحقيق التوازن بين الفارق الدقيق لحالات وأوضاع معينة في السياسة الخارجية وبين حدة أو صرامة افتراضات واستدلالات النظرية.

تعد الواقعية بأن تزيل عن تحليل السياسة الخارجية التزامه المزدوج ببناء معرفة عامة وخاصة، من أجل ذلك حددنا مقاربة لدراسة النظرية الواقعية تركز على تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة وبين تفاصيل وعدم يقينية تحاليل حالات خاصة في السياسة الخارجية. وتعكس هذه المقاربة مجهودا يؤازره جيل جديد من الدارسين بغية ربح الفائدة التحليلية للنظرية الواقعية بدون الوقوع فريسة لقدراتها المضللة والبعيدة عن التعميم[1]، وهكذا لفهم هذه المقاربة الجديدة نحتاج إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الواقعية؟ كيف طبقت على المستويين التحليلي والممارساتي في السياسة الخارجية؟ ما هي المآزق الرئيسة عند تطبيق النظريات الواقعية في تحليل السياسة الخارجية؟ ما هي مجموعة الأساليب المستخدمة لتجنب تلك المخاطر؟

المنارة للاستشارات

1- ما هي الواقعـية؟

الواقعيـة مدرسـة مؤسسـة للفكـر السياسي الدولي، وتقدم نفسها كجسم من النظريات والحجج المترابطة[2] التي انبثقت من ثلاثة فرضيات أساسية لفهم طريقة سير العالم المتسم بالتعقيد والغموض.

•الجماعية Groupism:

يتعامل البشر مع بعضهم بالدرجة الأولى على أنهم أعضاء ينتمون إلى جماعات، ونظرا للرغبة في تحسين مستوى الحياة؛ يحتاج الناس إلى التلاحم الذي يضمنه التضامن الجماعي، وإلى غاية الآن هذا التلاحم الداخلي الجماعي هو الذي يولد إمكانية التصارع مع الجماعات الأخرى، وفي أيامنا هته أهم ما يمثل الجماعات الإنسانية هو الدول – الأمم، وأهم مصدر للتلاحم داخل الجماعة هو الوطنية.

•الأنانية Egoism:

يتحدد السلوك السياسي في النهاية على ضوء المصلحة الذاتية، بالرغم من أن بعض الظروف يمكنها أن تسهل السلوك الإيثاري Altruistic behaviour، لكن الأنانية متجذرة في الطبيعة الإنسانية وعندما تتواجه المصلحة الذاتية مع مصلحة الجماعة فإن الأنانية ستتغلب على حب الإيثار.

•مركزية القوة Power –Centrism:

القوة هي الصورة الأساسية للسياسات، علاوة على أن الشؤون الإنسانية تتميز دائما بتفاوت كبير في القوة بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح: أولا، التأثير الاجتماعي أو المراقبة (تمتلك بعض الجماعات قدرة تأثير كبيرة- غير مألوفة- على السياسات)، وثانيا الموارد (تتفاوت بعض الجماعات والأفراد في اكتسابهم للموارد التي يحصلون بها على ما يرغبون فيه). إذا مفتاح فهم السياسات في أي فترة هو التفاعل بين القوة الاجتماعية والمادية، وهو تفاعل يكشف للعيان قدرة استخدام القوة المادية للإكراه (الإجبار)[3].

إذا ثبت أن العالم يعمل وفق هذه القواعد، فإن أول انعكاسات ذلك على ميدان السياسات الدولية تتجلى فيما يلي: مهما كانت طبيعة الجماعة (قبائل، مدن، أمم، إمبراطوريات، دول- أمم) فإنها ستعمل على ممارسة تأثير كبير على صعيد الشؤون الإنسانية، وبالتالي ستكون عملية تحديد المصلحة الجماعية لكل جماعة هي مركز سياساتها، وأن الحاجة إلى تحديد مصلحة الجماعة وفق هذه الطريقة ستنفي أي تصور لعالم تحكمه الأخلاق والآداب، وهكذا تصبح العقلانية[4] هي محدد السلوك الإنساني.

المنارة للاستشارات

إن هذا الأسلوب من التفكير في مجال العلاقات الدولية يقود مباشرة إلى تعزيز إمكانية التعرف على المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية التي نوجزها كالآتي: السعي وراء تعظيم مصادر القوة وبناء الجماعات الأقوى في أي وقت كان؛ والشك في النوايا المعلنة التي لا تتفق مع منطق مصلحة الدولة؛ والاتجاه نحو التساؤل عن قدرة السياسة الخارجية لأية دولة على تجاوز سياسات القوة، والميل إلى النظر فيما وراء الخطابات البلاغية والتركيز على حقائق القوة التي يتوقع الواقعيون دائما أنها هي المحدد الفعلي للسياسة[5]. لذلك تمثل هذه الإدراكات قائمة تفتيش واقعية لصالح تحليل السياسة الخارجية من خلال ما تتضمنه من أسئلة: أين تكمن القوة؟ ما هي مصالح الجماعة؟ ما هو الدور الذي تلعبه علاقات القوة في التوفيق بين المصالح المتعارضة؟

إن الواقعية أكثر من مجرد نظرية أكاديمية أو مدرسة فكرية متلاحمة تمتد من "ثوسيديدس" إلى "ميكافيلي" و"فيبر" و"كار" و"مورغانثو" و"والتز"، بل هي تقليد لفن إدارة شؤون الدولة الذي يعكس نفس الافتراضات الثلاثة الأساسية السابقة، لكن ما يهمنا هو التركيز على كيفية استخدام هذه النظريات في تحليل السياسة الخارجية، الأمر الذي يتطلب توضيح الكيفية التي استطاع بها العلماء تحويل هذه الفرضيات إلى نظريات تفسر طريقة سير العالم، علما أن الواقعية لم تتمكن نهائيا من بلورة نظرية عالمية world theory لأن الباحثين يستخدمون مصطلح نظرية للإشارة إلى ثلاثة أشياء مميزة: الواقعية ذاتها (مدرسة فكرية واسعة ومعقدة)، ومدارس فرعية تنتمي للواقعية مثل الواقعية الجديدة، وبعض النظريات الواقعية الخاصة كتوازن القوة، ومعضلة الأمن، أو توازن الدفاع – الهجوم. وللتوضيح فإن الباحث في السياسة الخارجية قد يلمس مباشرة القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية في عمومها، ولكنه سيجدها مفيدة أكثر إذا نجح في تطبيق إحدى هذه النظريات على أحد مواقف السياسة الخارجية، بعبارة أخرى إن كل حالة معينة في السياسة الخارجية تنطبق عليها إحدى النظريات الواقعية الخاصة (لكل حالة نظرية خاصة).

2 - تطور النظريات الواقعية:

العلامة المميزة للنظريات الواقعية هي نشأتها جميعا من ثلاث فرضيات جوهرية، أولى هذه النظريات وأكثرها عمومية وهي كذلك المصدر الأساسي لكل النظريات؛ نصت ببساطة على ما يلي: إذا كانت الشؤون

المنارة للاستشارات

الإنسانية تتميز حقيقة بالجماعية والأنانية ومركزية القوة؛ فإن السياسات تميل إلى أن تكون صراعية إلا إذا توفرت بعض السلطات المركزية القادرة على فرض النظام، ونظرا لغياب هذه السلطة يصبح بإمكان أي دولة اللجوء إلى القوة لتحقيق ما تصبو إليه. كما أن الدّول لا تثق في بعضها البعض وليس هناك ضمانات حقيقية حول نية الأطراف الأخرى في تطوير أو عدم تطوير برامجها التسلحية، وعليه تميل الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة الظروف الطارئة. إذا في ظل غياب سلطة فوق قومية تسهر على فرض النظام في العالم، فإن الدول ستتملص من اتفاقاتها وتصبح احتمالات نشوب الحرب جدّ واردة. والحجة النظرية الواقعية التقليدية التي تشرح هذا الوضع تتمثل أساسا في أن فوضوية النظام الدّولي هي المسؤولة عن طرح المعضلة الأمنية بين الدول وتعزيز احتمالات الصراع، وهي المفتاح لفهم الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحروب[6].

لدراسة مدى انطباق هذه الحجة العامة على ظواهر السياسة الخارجية نحتاج إلى ثلاث خطوات: معرفة المدارس النظرية المنتمية إلى الواقعية، الاطلاع على النظريات الواقعية الخاصة، وربما أهم خطوة هي إيضاح كيفية ارتباط النظريات والفرضيات والشروط (الظروف) Conditions.

2.1- المدارس النظرية الفرعية:

يمكننا أن نرى تطور الفكر الواقعي كسلسلة من التنقيات والتعديلات والتصنيفات والامتدادات لهذه الحجة الأساسية، ولذا غالبا ما يجمع كل الفكر الواقعي الممتد من "ثيوسيديدس" إلى غاية منتصف سنوات الحرب الباردة في مدرسة واحدة تسمى **الواقعية التقليدية**: تستقي هذه المدرسة مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، وترى أن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، وأن المبادئ المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك الدولي، وفي النهاية المسألة تتمثل في مدى استطاعة القائد السياسي أن يحقق أهداف سياسته الخارجية الرئيسة دون تعريض الدولة التي يمثلها للخطر[7].

يسعى كل الواقعيين التقليديين إلى ترجمة الحكمة المترشحة لأجيال من الممارسين والمحلّلين إلى نظريات عامة حقيقية، لكنهم ليسوا دائما واضحين حول كيفية تطبيق نظرياتهم على حالات خاصة في السياسة الخارجية. وهذا الغموض في

المنارة للاستشارات

كتابات الواقعية التقليدية قاد إلى استمرار النقاشات حول محدودية التعميم الواقعي.

ونظرا لاهتمام المقاربة العلمية بدراسة تطور السياسات (خاصة في الولايات المتحدة)؛ عمل "كينيث والتز" على إعادة إحياء التفكير الواقعي وترجمة بعض الأفكار الواقعية الجوهرية في إطار نظري استدلالي فوقي- سفلي، وهذا ما نسميه عادة **بالواقعية الجديدة**. وفي سنة 1959 حمل "والتز" البصيرة القوية للواقعية التقليدية إلى أعمال السياسات الدولية التي واجهت صعوبة بالغة في التمييز بوضوح بين كل من الحجج المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والخصائص الداخلية للدول والنظام الدولي بأسره، غير أن نظريته في السياسة الدولية (1979) قد تطرقت إلى جميع هذه المتغيرات، ووضحت العديد من الأفكار الواقعية القديمة عن طريق دراسة كيفية تأثير أشكال النظام الدولي على طرق التفاعل الدولي. زيادة على ذلك صرّح "والتز" مجددا وبوضوح تام بالحجة التقليدية التي تقر بأن وجود جماعات في حالة فوضى يمكنه أن يقود إلى منافسة حادة من أجل اكتساب القوة واللّجوء إلى الحرب بصرف النظر عن طبيعة السياسات الداخلية لهذه الجماعات[8].

إن قدوم الواقعية الجديدة جعل الدّارسين يفكّرون بشكل صارم في القوى الأساسية التي تقود العلاقات الدولية، فالواقعيون قد اكتشفوا تلك القوى اعتمادا على اقتناعهم بالفرضيات الجوهرية الثلاث، وأيضا على مجموعة من التوقعات للشروط التي تحكم العالم الحقيقي، والملاحظ أن الواقعية الجديدة قادت إلى تنبؤات مختلفة جدا، وكتبت بطريقة عالية التجريد، كما أن "والتز" تجاهل متغيرات هامة في العلاقات الدولية مثل العوامل الجغرافية والتكنولوجية، وهذا ما أدى إلى صياغة تفسيرات متفاوتة حين الاعتماد على نفس الأفكار الواقعية الجديدة لدراسة ديناميكيات السياسات بين الدول. وبسبب هذه النقائص ولدت مدرستان نظريتان جديدتان، كل واحدة منهما قامت على ضوء الواقعية الجديدة.

الواقعية الدفاعية:

استنبط الواقعيون الدفاعيون أنه في ظل الظروف العادية تصبح احتمالات نشوب الحرب بسبب الفوضى ضعيفة، وانطلاقا من الافتراض الأساسي الخاص بالجماعية يحتجون بصعوبة توقع قيام الجماعة الأقوى هوية (مثل القومية في العصر الحديث) بالعمل على إخضاع الجماعات الأخرى

المنارة للاستشارات

والاستيلاء عليها، ومنه فإن ابتعاد هذا الاحتمال سيخلق الوضع الأكثر أمنا للدول. وعلى نحو مشابه يمكن للتكنولوجيا أن تجعل من عملية الإخضاع صعبة الاحتمال، مثلا من الصعب أن نتوقع شروع دولة ما في إخضاع دول أخرى تمتلك قدرة الرد بالضربة النووية المعاكسة. وهكذا حتى وإن سلمنا بكل المبررات والحجج التي قدمها "والتز" حول صعوبة تحقيق الأمن في عالم فوضوي؛ فإن الواقعيين الدفاعيين يؤكدون على أنه في ظل هذا النوع من الظروف، يمكننا أن نتوقع من الدول العمل على إيجاد طرق للدفاع عن نفسها دون تهديد بعضها بعضا، أو يمكنها بطريقة ما أن تبدي للآخرين نواياها السلمية في بناء نظام دولي قائم على أساس دعم فرص الاستقرار والسلم[9]. والنتيجة التي أفرزها هذا الاتجاه هو حث المحللين على رؤية البيئة الداخلية للدول والتركيز على الأسباب الداخلية والتصورية للحرب والسلم.

الواقعية الهجومية:

بطريقة مغايرة، تؤكد هذه المدرسة الفرعية على الطابع الصراعي والفوضوي للنظام الدولي خاصة بسبب غياب سلطة تفرض الاتفاقات، مما يجعل الدول غير متيقنة من أن العوامل المحققة للسلم في الفترة الحالية ستبقى عملية لضمان هذا السلم في المستقبل، ولو فرضنا أن احتمال الاعتداء يبدو بعيدا بداعي الجغرافيا أو التكنولوجيا أو هوية الجماعة، لكن ليس هناك أي ضمان ضد إمكانية لجوء أي دولة أخرى إلى تطوير مكيدة شيطانية لقهر هذه الحواجز، وبالتالي تجعل هذه الشكوك الدول نادرا ما تكون واثقة من ضمان أمنها، ويجب عليها أن تنظر دائما بعين الريبة إلى كل الدول التي تعمل على تطوير قوتها، وهو ما يفسر محاولات الدول تعظيم مصادر قوتها بهدف ضمان بقائها[10]. والنتيجة الأساسية لأعمال هذه الفئة من الباحثين هي تدعيم الحجة الواقعية الكلاسيكية التي تقر بالطابع التنافسي للحياة الذي تسببه الفوضى، زيادة على إهمال الخصائص الداخلية للدول.

رغم المجهودات السابقة بقيت الواقعية الجديدة وما تفرع عنها غير واضحة بقدر كاف في إبراز قدراتها التفسيرية لأي مشكلة تواجهها السياسة الخارجية، ونظرا لتركيز الواقعيين على بناء نظرية عالمية موحدة فإنهم سلكوا سبيلا يختلف تماما عن منهج التحليل في السياسة الخارجية، حتى إن "والتز" أكد في عام 1996 على أن مجال السياسات الدولية يختلف عن السياسات الخارجية[11].

المنارة للاستشارات

الواقعية التقليدية الجديدة:

يسعى أنصارها إلى تصحيح اختلال التوازن بين العام والخاص، وهي تأخذ من الواقعية الجديدة وما انحدر فكرة أساسية مفادها تميز النظام الدولي عن الخصائص الداخلية للدول (روز Rose 1998)؛ وبحذر شديد حددت أهمية الظروف الدولية المحددة لمظهر الدول. من ناحية أخرى، انصرف هؤلاء الباحثون إلى تحليل المظاهر الخاصة لأي حالة معينة بقصد إنتاج تفاسير أكثر كمالا في السياسة الخارجية، وقد سعت هذه النظرية إلى استرداد كل تفاصيل الأرضية الفكرية للواقعية التقليدية التي طبعت الدراسات في ميدان السياسة الخارجية، كما استفادت أيضا من الصرامة النظرية التي ميزت الواقعية الجديدة[12].

إضافة إلى ما سبق، لم يكن هدف الباحثين هو بناء نظرية عالمية واحدة في مجال السياسات الدولية، وإنما تنحصر المسألة عندهم في تحديد المدرسة الأكثر استخداما في تحليل قضايا السياسة الخارجية تبعا لظروف الزمان والمكان، لذا فإن اختيار المدرسة المناسبة يعد قضية سياقية، مثلا: في أجزاء من أوربا على امتداد القرن 18 إلى غاية القرن 20، قدمت الواقعية الهجومية وصفا موجزا وفعالا للحوافز والقيود التي واجهتها الدول، وفي فترات أخرى ولمجموعة أخرى من الدول كانت الواقعية الدفاعية أكثر دقة وصحة في تفسير الوضع الدولي. وذهب العديد من المحللين إلى أن هاتين المدرستين (الدفاعية والهجومية) لا تقدمان تفسيرا كافيا ومقنعا حول قضايا مثل مستقبل الاتحاد الأوربي وعودة التنافس الأمني إلى أوربا.

إن درجة دقة الوصف النظري الذي ينطبق حقيقة على النظام الدولي هي مسألة تحتاج إلى تمحيص يقوم أساسا على قراءة الباحث للسياق، لهذا تبقى الواقعية التقليدية الجديدة مدرسة لاأدرية Agnostic بشأن الطرح النظري الذي يمكن تطبيقه[13]. ومن المنظور الواقعي هناك مجموعة من الأسئلة الأساسية التي يتكرر دائما طرحها في السياسة الخارجية: ما هو مقدار استجابة الدولة (أ) للضغوطات والحوافز الخارجية من أجل مواجهة المطالب الداخلية؟ إلى أي حد يمكن أن تتغير السياسة عند قدوم حزب جديد إلى السلطة؟ هل تستجيب الدولة (أ) بشكل أفضل إلى الحوافز أم إلى التهديدات؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب على الباحث أن يتخيل ما ستقوم به أي دولة في وضعية (س)، وعليه إن لب مساهمة الواقعية الجديدة وتفرعاتها يتمثل في

المنارة للاستشارات

التفكير الدقيق في هذه الأسئلة تحديدا، أما بالنسبة للواقعيين التقليديين الجدد فيرون أن البناءات النظرية مثل الهجومية الدفاعية ليست دائما صحيحة في جميع الحالات أو خاطئة، وبالأحرى قام هؤلاء الباحثون بتبسيط تلك البناءات النظرية بهدف إجراء تجارب ذهنية أساسية ترتبط بجوهر تحليل السياسة الخارجية، وذلك عن طريق مساعدة الباحثين في قولبة تخميناتهم حول القيود الخارجية والحوافز التي تواجهها الدول.

إلى هذا الحد يمكننا القول إن هذه المقاربة هي الأكثر ملاءمة لاستغلال فوائد الواقعية في تحليل السياسة الخارجية حتى نتجنب كل المشاكل والمآزق المحتملة، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من التعمق في النظريات الواقعية ومعرفة كيفية ارتباط هذه النظريات فعليا ببعض الحالات الخاصة.

2.2- **النظريات الواقعية الخاصة:** من بين الطروحات النظرية المعروفة في مجال العلاقات الدولية والتي لها علاقة بالقيود الأساسية والحوافز المحددة للسياسة الخارجية، يمكننا رصد التنوعات النظرية التالية:

- **نظرية توازن القوى:** عندما تواجه دولة ما مشكلة حقيقية في ظل الفوضى، فبإمكانها اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وينجر عن هذا أنه من المناسب للدول أن تحمي نفسها ضد احتمال قيام أي دولة بتجميع قوتها بالشكل الذي يسمح لها بإخضاع الآخرين أو القضاء عليهم، وتفترض هذه النظرية أن الدول ستعمل على حشد وتركيز قوتها عن طريق بناء وتطوير قدراتها (توازن داخلي) أو تجميع قدراتها مع قدرات دول أخرى في إطار التحالفات (توازن خارجي). ونظرا لأن الدول تتطلع دائما نحو المستقبل وتتوقع حدوث المشاكل، فإن التوازن يمكنه أن يتحقق قبل أن تكسب أي دولة أو تحالف مصدرا واضحا من مصادر القوة [14]، ولهذا أسفرت مقررات مؤتمر فيينا سنة 1815 عن إقامة توزن بين القوى الأوروبية الكبرى، فقد أطلقت يد روسيا في شرق أوربا، ويد النمسا في إيطاليا، ويد بروسيا في الدويلات الألمانية، بينما جعلت المواصلات الدولية حكرا على بريطانيا، وأعادت فرنسا إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية. وأدت تلك القرارات إلى مراقبة كل دولة للأخرى بحيث لا يزيد نفوذها عن الحدود المرسومة[15].

- **نظرية التوازن بالتهديد:** أضافت هذه النظرية تعقيدات جديدة للصورة السابقة، حيث تتنبأ بأن الدول ستتوازن ضد

المنارة للاستشارات

التهديدات، وطبقا لذلك يتحكم في التهديد ثلاثة متغيرات رئيسة مترابطة: المقدرات الكلية (تشمل كل الإمكانات العسكرية والاقتصادية للدولة)، والجغرافيا، وإدراكات النوايا العدوانية. وبعبارة أخرى إذا أصبحت دولة ما قوية وكان موقعها وسلوكها يغذيان إدراكات التهديد لدى دول أخرى، فإن استراتيجيات التوازن ستهيمن على سياساتهم الخارجية. وبالتالي شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث توازن داخلي وخارجي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية لمواجهة التحديات السوفييتية، وفي النهاية قهر التحالف الغربي التحالف الذي قاده الاتحاد السوفييتي تقريبا على جميع الأصعدة، وتعتقد هذه النظرية أن موقع القوة السوفييتية في قلب أوربا كتهديد ملازم لحكوماتها وكمصدر متوقع للعدوان هو الذي أدى إلى هذه النتيجة[16].

● **نظرية استقرار الهيمنة:** بنيت هذه النظرية على ملاحظة تشير إلى أن الدول القوية تميل إلى فرض سيطرتها على الجميع أو على كل أجزاء النظام الدولي، وتبعا لذلك تتعزز درجات الهرمية في كل درجات الفوضى النظامية. وتسعى هذه النظرية كذلك إلى شرح العوامل المؤدية إلى ظهور التعاون بين القوى الكبرى، وكيف تبرز وتعيش الترتيبات الدولية والقواعد المتشكلة والمعايير والمؤسسات، كما أن تنبؤها المركزي يرى أن استقرار أي نظام دولي مرهون بطريقة التوزيع الضمني للقوة بين علاقات السلطة التي بداخله، واعتمادا على ذلك إن ترتيب العولمة الحالية يعيش بواسطة القوة الأمريكية وسيميل إلى التفكك إذا ظهرت تحديات مثل تعاظم قوة الصين.

● **نظرية تحول (انتقال) القوة:** هي نظرية تابعة لاستراتيجية الاستقرار بالهيمنة، وتعمل على تفسير العوامل المسببة لتحلل أو تفكك الترتيبات الدولية والاتجاه على إثر ذلك إلى خيار الحرب. وبناء على مقدمات نظرية الاستقرار بالهيمنة، تستنتج هذه النظرية أن الدول المسيطرة ستفضل الاحتفاظ بالقيادة، أما الدول الأصغر التي تفضل رفض منازعة هذه القيادة فإنها ستنزع إلى تعظيم قوتها حتى تكسب قوة نسبية مقارنة بالدولة المسيطرة، وأن احتمال التصادم سيكون كبيرا بما أن قدرات الطرفين تقترب من التكافؤ. ولتطبيق هذا التحليل على السياق المعاصر، تفترض هذه النظرية أن تزايد قوة الصين سيزيد من احتمال عدم رضاها على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي، وتتنبأ باحتمال نشوب الحرب أو على الأقل تزايد حدة المنافسة بينهما في

المنارة للاستشارات

إطار حرب باردة، إلا إذا تباطأ النمو الصيني أو وجدت واشنطن طريقة للتكيف مع خيارات بكين[17].

3.2- الافتراضات والشروط والنظريات: التحدي الصعب في تحليل السياسة الخارجية يكمن في معرفة أي من هذه المدارس النظرية الفرعية أو النظريات الخاصة يمكن تطبيقها على قضية معينة من قضايا السياسة الخارجية؟

إن الإجابة حسب "ولفورث" - Wohlforth – مرتبطة بمدى انسجام أجزاء النظرية مع بعضها بعضا، فالنظرية الواقعية تحتوي على ثلاثة أجزاء: الافتراضات الثلاثة، وشروط مجال تطبيق النظرية، والتنبؤات. فالعديد من الواقعيين وكذا الانتقادات الموجهة للواقعية تخلط بين هذه العناصر الثلاثة[18]، لهذا فهناك خطآن شائعان يمكنهما أن يقودا إلى أخطاء تحليلية كبرى وإلى تضليل الباحث عند تطبيقه الواقعية على السياسة الخارجية.

يكمن الخطأ الأول في الخلط بين الافتراضات وشروط المجال، فالواقعيون لا يفترضون الفوضى كافتراض جوهري، أو بالأحرى هم قاموا ببلورة نظريات حول ما يحدث عند توفر شروط مجال معين يسمى بالأوضاع الفوضوية. لذا عندما نعتقد بأن الفوضى هي افتراض مركزي للسياسات الدولية، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن النظريات الواقعية تؤكد على أن الفوضى تنطبق بنفس القوة على جميع الدول حيثما كانت، لكن عمليا الفوضى هي عبارة عن متغير ودرجة انطباقها تتفاوت من حالة إلى أخرى، وعليه إن درجة قدرة الدولة على الاعتماد على سلطة ما لفرض وتنفيذ الاتفاقات تختلف من دولة لأخرى، مثلا: تسعى أحيانا الدول الكبرى إلى فرض الترتيبات بين الدول الصغرى المجاورة لها، وبالتالي يصبح دور الدولة الكبرى بالنسبة للدولة الصغرى بمثابة عامل يساهم في إضعاف الفوضى؛ أما في مجموعة أخرى من القضايا يمكن لهذه الدول أن تتوقع منطقيا أن القوة المحلية الكبرى ستعمل على فرض الاتفاقات. بناء على ذلك لم ترغب النظريات الواقعية في تطبيق هذه الفوضى بنفس النمط والقوة على هذه الدول وفي هذه المجموعة من القضايا، وعلى سبيل المثال يتجلى التحليل السابق في الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، والاتحاد الأوربي في منطقة البلقان، وربما روسيا في آسيا الوسطى، حيث يمكن لهذه الأطراف أن تقوم بالدور الذي يؤدي إلى إضعاف الفوضى والتقليل منها[19]. علما أن السبيل الوحيد لمعرفة أين وما هي درجة إضعاف

المنارة للاستشارات

الفوضى هو اكتساب معرفة عميقة بأوضاع الدول المعنية، وهذا بالضبط ما هو مفترض أن يقوم به محللو السياسة الخارجية.

يبرز الخطأ الثاني عند الخلط بين الافتراضات والتنبؤات[20]، فإذا اعتقدنا خطأ أن الصراع هو الافتراض المركزي في الواقعية، سنصل إلى نتيجة مضمونها أنه كيفما كانت الدول فإنها ستعمل على أن تكون ودية تجاه الآخرين من أجل تجنب عواقب الصراع، وطبقا لهذا الاحتمال لا يجب أن نطبق أو نستعين بالنظريات الواقعية، غير أن هذا الاحتمال ليس صحيحا على إطلاقه لأن النظريات الواقعية تفسر الحرب وتفسر كذلك السلم، وبالنسبة للواقعيين يتحقق السلم عندما تغيب الأسباب الرئيسة للحرب، وبالتالي فإن العلاقات الودية التي قد نلحظها بين مجموعة من الدول، يمكن أن تكون نتاجا لضعف ووهن الفوضى فيما بينهم بسبب الترتيب المحلي الذي اشترطته القوى الكبرى، ويمكن كذلك للعلاقات الودية السائدة بين مجموعة من الدول أن تظهر كنتيجة لحاجاتهم المشتركة لمواجهة دولة أو مجموعة دول أخرى[21]. وهكذا في كلتا الحالتين تتنبأ النظريات الواقعية باحتمال غياب الصراع في حالة وجود ترتيبات خاصة بالقوة، ويمكن لهذا الصراع أن ينشب عندما تتغير هذه الترتيبات.

وفقا للطرح السابق، يبدو أن النظريات الواقعية تمتلك أدوات فعالة لتحليل السياسة الخارجية، لكن تطبيقها ليس بالأمر الهين، والحل حسب "ولفورث" يتجلى في إدراك الطبيعة الاحتماليةContingent nature لكل هذه النظريات أو التعرف على شروط المجال الذي تنطبق عليه كل نظرية، أما السؤال عن أية نظرية ستطبق على حالة ما، فالإجابة لا محالة ستكون صعبة، وغالبا ما تتطلب هذه المسألة نوعا من محللي السياسة الخارجية الذي يمتلكون معرفة محلية عميقة، وكما بينا سابقا تعتبر الواقعية التقليدية الجديدة هي الإطار الأفضل للجمع بين العام والخاص[22]، لذلك سنستخدم هذا الإطار لدراسة التحليل الواقعي للسياسة الخارجية.

3- التحليل الواقعي للسياسة الخارجية:

إن تقديم تفسيرات للسياسة الخارجية يتطلب الجمع بين الأحكام العامة وخصوصيات كل حالة، والملاحظ أن الواقعية هي مدرسة فكرية بنيت على أساس متين من الممارسة الحقيقية في السياسة الخارجية، بينما هي كذلك الأكثر التزاما بطموح بناء نظريات عامة، ومنه فالسؤال المطروح هنا هو: كيف

المنارة للاستشارات

استطاع الواقعيون أن يوفقوا بين هذه التناقضات المحتملة؟

1.3- مقاربات ممارس السياسة الخارجية الواقعية: كثيرا ما نصادف استخداما صريحا أو ضمنيا للنظرية الواقعية بالتوازن مع معرفة دقيقة لمقتضيات كل حالة في تحليل صناع السياسة.

في سنة 1900 كتب وزير الحرب الروسي الأمير "كوروباتكا Kuropatkin " تقريرا شاملا عن الوضعية الاستراتيجية ثم سلمه إلى القيصر ألكسندر الثاني، وقد تضمن ثلاثة تخمينات هامة، كل واحد منها كان مثيرا للجدل ويعبر عن بصيرة نافذة. فقد كانت روسيا قوة متشبعة ولا تحتاج مصالحها الجوهرية إلى المزيد من السياسات التوسعية، لأن أي توسع سيؤدي حتما إلى إرعاب الدول الأخرى ويدفعهم إلى تعظيم مصادر قوتهم والتحالف ضدها، وفي هذه الحالة مهما كانت قوة روسيا ومهما كانت طبيعة أعدائها المحتملين، فإنها ستتحمل بصعوبة وبقسوة نتائج أي مواجهة وستضطر إلى القيام بكل ما وسعها من أجل تخفيف حدة التوترات مع القوى الكبرى الأخرى. إذا بواسطة التركيز على القوة النسبية للدول والاحتمال الدائم لنشوب الصراع، نلاحظ أن تحليل "كوروباتكا" مبني على أساس الافتراضات الواقعية الأساسية، والأهم من ذلك يؤكد التقرير على أن السياسات الدولية في سنة 1900 تنطبق مع نظرية توازن القوى وقد تعمل ضد المصلحة الروسية[23].

في عصرنا الحالي نجد أن هذا التقرير يعتمد على نظرية التوازن بالتهديد وعلى التخمينات العامة للمعضلة الأمنية التي وردت في الواقعية الدفاعية. ويعود تألق تحليل الأمير الروسي إلى إدراكه العالي الذي يفيد بأنه حتى إذا أصيبت القوة الروسية بالضعف فإنها ستبقى تبدو قوية ومهددة للآخرين، وتمنعهم من اتخاذ إجراءات مضادة قد تهدد أمن روسيا.

في سنة 1907 كتب الدبلوماسي البريطاني "كروSir Eyre Crowe" مذكرة للحكومة حدد فيها الحاجة إلى إعادة توجيه كامل للسياسة الخارجية البريطانية، وفي صميم هذه المذكرة قدم تحليلا متميزا لحالة القوة الإجمالية للإمبراطورية والتحديات الأساسية التي فرضها صعود ألمانيا. واستخدم "كرو" نظرية توازن القوى لتفسير حاجة بريطانيا إلى جمع وتكثيف مواردها المتضائلة بهدف احتواء القوة الألمانية، كما جمعت المذكرة بين التأكيد النمطي الواقعي على مسألة القوة الشاملة وبين معالجة مفصلة للسياسات الداخلية

المنارة للاستشارات

الألمانية، وطريقة إدارة شؤون الحكم وكذلك النوايا[24].

في سنة 1946، أعد "جورج كينان" السفير الأمريكي في الاتحاد السوفييتي واحدة من أشهر المذكرات الدبلوماسية في وقتنا المعاصر، داعيا فيها واشنطن إلى الاستعجال في تبني سياسة الاحتواء ضد القوة السوفييتية، حيث أكد على أن الاتحاد السوفييتي في وضعية تمكنه من تهديد ميزان القوى العالمي، وأن الشعب ميال داخليا إلى مواصلة التوسع إلا إذا واجهته قوة ذات وزن معاكس. هنا أيضا نقف مرة أخرى على المبادئ العامة الواقعية (تحليل متميز للقدرات السوفييتية والأمريكية والبريطانية، والأهمية البالغة لمراكز القوى الأساسية في العالم، والشك في الخطابات البلاغية الموجهة إلى العالم من طرف الجانبين، والتركيز على المصلحة الضيقة للجماعة واحتمال نشوب الصراع)[25]. علاوة على أن هذا المثال يوضح اعتماد "كينان" على نظرية خالدة هي نظرية توازن القوى، وكذلك اعتماده على تحليل عميق ونافذ البصيرة للسياسات الداخلية السوفييتية.

في بداية السبعينيات، هندس الرئيس "ريتشارد نيكسون" وسكرتيره "هنري كيسنجر" لإعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتضمن التحليل الذكي "لكيسنجر" دعوة إلى التغيير، وتطرق إلى الانحطاط النسبي للقوة الأمريكية في مقابل تنامي قوة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا وآسيا، بالإضافة إلى خصمها الرئيس المتمثل في الاتحاد السوفييتي والعديد من الدول الإقليمية الأخرى. والنقطة الرئيسة في هذه الدراسة هي أنه نظرا لحالة الضعف التي مست قوة أمريكا، فإن واشنطن يجب عليها أن لا تبذل منفردة كل مجهوداتها، وأن تعمل على دفع حلفائها وشركائها إلى تحمل المزيد من العبء لاحتواء القوة السوفييتية، وتقليل عدد أعدائها المحتملين عن طريق استمالة الصين والتخفيف من حدة المنافسة مع الاتحاد السوفييتي من خلال مواصلة سياسة تهدئة التوترات المعروفة في اللغة الدبلوماسية بالانفراج[26].

كل الأمثلة السابقة تبين مدى انغماس ممارسي السياسة الخارجية في التقليد الفكري الواقعي، فهم جميعا يتقاسمون نفس الفكرة الواقعية المبنية على تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية التي تخص جماعات تعيش في ظل الفوضى والوجود الدائم لسياسات القوة. وتطورت خلاصة أفكار ومناقشات هؤلاء السياسيين إلى نظريات أكاديمية صارمة مثل معضلة الأمن

المنارة للاستشارات

ونظرية توازن التهديد، ولكنهم أيضا تأثروا في بناء نظرياتهم بسلوكات بعض اللاعبين الدوليين وبالعوامل التاريخية والثقافية، ولهذا نستطيع القول إن الواقعية التقليدية الجديدة تسعى في أيامنا هته إلى تحقيق التوازن المنشود بين النظرية ومقتضيات الحالة المدروسة.

2.3- مقاربات دراس السياسة الخارجية الواقعية: يحاول المحللون الأكاديميون في السياسة الخارجية باستمرار الاستعانة بالنظريات الواقعية لتكوين دراستهم النقدية، ويعتبر "هانز مورغانثو" الأكثر شهرة من بين المنتمين إلى المدرسة الواقعية في النصف الأول من القرن العشرين، وقد استعمل الأفكار الواقعية لتقديم انتقادات لاذعة لسياسة حكومته الخارجية، وأكد على أن الحرب الباردة الموجهة ضد كل الأحزاب الشيوعية لن تؤدي إلا إلى زيادة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية وكثرة المشاكل، وبناء على ذلك إن قيام أمريكا بعملية عسكرية ضد فيتنام يفسّر مدى تأثر السياسة الخارجية الأمريكية بتحليل منظّري المدرسة الواقعية[27].

باستطاعتنا أن نقدم مثالا تفصيليا آخر، ففي أواخر الثمانينيات لم يتوقع أحد نهاية الحرب الباردة وفق ذلك السيناريو، وبدت وكأنها ستستمر لفترة طويلة في المستقبل، لكن عاملا جديدا ظهر على الساحة تمثل في قدوم القائد السوفييتي "ميخائيل غورباتشوف" الذي شرع في استراتيجية دبلوماسية جديدة استلزمت تقديم تنازلات في عدد من القضايا العالقة التي كانت وراء خصومة الاتحاد السوفييتي للولايات المتحدة وحلفائها، في نفس الوقت اعتنق "غورباتشوف" مجموعة جديدة من مبادئ السياسة الخارجية عرفت "بالتفكير السياسي الجديدNew political thinking"، داعيا بواسطته إلى تجاوز الصراع وبناء نظام عالمي جديد، إلا أن غالبية محللي السياسة الخارجية في أمريكا ارتابت من هذا التفكير الجديد واعتبرته محاولة لمخادعة القوى الغربية ودفعها إلى تقديم تنازلات خطيرة، واعتقدت أن هذا التغيير في سلوك موسكو سيكون محدودا جدا[28]، ومع ذلك كانت هناك قلة صغيرة من الباحثين أخذت الأفكار السوفييتية على نحو جدي، وأكدت على إمكانية حدوث تغييرات كبرى شريطة أن يرد الغرب بالمثل على تنازلات "غورباتشوف".

وخلال هذا النقاش نشر "ستيفان سيستانوفيتش"Stephen Sestanovich مقالة

المنارة للاستشارات

عنوانها "سياسة غورباتشوف الخارجية: دبلوماسية الانحطاط؟"، وانطلاقا من الافتراضات الواقعية الجوهرية، اقترح أن مصلحة الجماعة والقوة (ليس المقصود هنا الرؤية الشاملة للتفكير الجديد) هي حجر الأساس في السياسة، وهذا ما قاده إلى فحص الوضعية الحقيقية الجديدة لقوة الاتحاد السوفييتي لأنها تمثل استجابة للتغيرات الحاصلة في القوة، وأكد على عدم أهمية الأفكار الجديدة في حد ذاتها، غير أنها عكست محاولة من "غورباتشوف" لرسم أجمل صورة لسياسة التهدئة التنازلية التي حركها الانحطاط. وقد لاحظ هذا الباحث أن الدول تميل إلى طرح الأفكار التي تهدف إلى تجاوز الصراع فقط عندما ترى أنها تفتقر إلى القوة التي تمكنها من مواصلة هذا الصراع، كما أدرك أن الدول المنهارة تملك في الحقيقة عدة خيارات أخرى مثل استخدام القوة لاسترداد موقعها. وبالتالي بواسطة الجمع بين النظرية العامة ومعرفته المفصلة عن الحرب الباردة والسياسات السوفييتية؛ استطاع "سيستانوفيتش" أن يتوصل إلى نتيجة مضمونها أن موسكو ستختار التهدئة وليس الحرب، واتضح لجميع الباحثين فيما بعد أن الانحطاط شكل القوة الكبرى التي قادت السياسة الخارجية السوفييتية في نهاية عصر الحرب الباردة.

في الآونة الأخيرة، هناك أمثلة تتضمن معارضة من طرف دارسي التحليل الواقعي للسياسة الخارجية للعديد من مطالب الواقعيين التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غزو العراق في 2002-2003، وتأييدها المطلق لإسرائيل. ورغم اختلاف التفاصيل فإن هذه الحركة المطلبية تذكرنا بالمبررات التي قدمها "مورغانثو" منذ عقود من الزمن والتي تتلخص في أن المثالية المفرطة في تحديد المصلحة الأمريكية أدت إلى الوقوع في خطر تزايد عدد الأعداء واتساع نطاق الالتزامات بقدر يتجاوز موارد البلد.

4- استخدام الواقعية في تحليل السياسة الخارجية:

من أجل معرفة القدرة التحليلية المحتملة للواقعية، يمكننا أن نسرد بعض الأمثلة التي ناضل فيها المحللون من أجل تحقيق توازن مثالي بين طموح الواقعية في بلورة نظرية عامة والصعوبة الكبيرة لتطبيق هذه النظرية على مستوى الممارسة في السياسة الخارجية، وبرغم التداخل الواضح بين المبادئ الواقعية وديناميكيات السياسة الخارجية، فإن النظريات الواقعية لا تضمن بالأساس الحصول على تحليل يتسم بالوضوح والدقة[29]، وفيما يلي سنكتشف أمثلة تعرض تحاليل لها علاقة

المنارة للاستشارات

بالنظريات الواقعية والتي تحتاج منا إلى مزيد من التفكير والتأمل.

❖مثال(1): عدم نهاية الحرب البادرة:

أكد "والتز" في سنة 1988 أن الحرب الباردة متجذرة بشكل متين في بنية السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية، وأنها ستبقى مادامت هذه البنية مستمرة. ولا أحد ممن قرأ هذه الدراسة توقع أن بنية الحرب الباردة ستنهار في السنوات القليلة القادمة، مما يدل على تباين جلي بين رأي "والتز" وبين مقالة "سيستانوفيتش" وتحليل الواقعيين الروس. ويكمن الاختلاف الرئيس بين الطرحين في أن التحليل الروسي انغمس عميقا في تحليل السياسة الخارجية السوفييتية، وأدرك بأن بنية الثنائية القطبية هي نتاج قدرة القوتين العظميين على مساندتها وإطالة بقائها، وبالتالي وضعت حقيقة الانحطاط السوفييتي علامة استفهام على استقرار نظام الحرب الباردة، بل إن معرفتهم التفصيلية بالحالة السوفييتية قادتهم إلى التساؤل عن أي من القوتين تنطبق عليه الشروط الأولية للنظرية، أما بالنسبة "لوالتز" وانطلاقا من حساباته، فهم أن التساؤل المطروح يدول حول الكيفية التي ستمكن الاتحاد السوفييتي من الحفاظ طويلا على مكانته في إطار الحرب الباردة[30]، لكن هذه الجملة الأخيرة تبرز مأزق تطبيق النظرية على حالة ما دون استخدام تفاصيل هذه الحالة لاستنطاق النظرية، وهو يمثل خطر تطبيق نظرية دون مراعاة شروط مجالها.

❖مثال (2): حرب القوى الكبرى في أوربا خلال فترة التسعينيات:

في السنة الموالية أكد "ميرشايمر John J. Mearcheimer" أحد كبار منظري الواقعية أن واقعيته الهجومية تنبأت بأن نهاية الحرب الباردة ستقود إلى وضعية تميل فيها أوربا كثيرا إلى الحرب، وبأن الغرب في حد ذاته له مصلحة في المحافظة على ترتيب الحرب الباردة، وهذا يعني طبعا أن القوى الغربية ستساند استمرارية وجود الاتحاد السوفييتي وقواته العسكرية الكبيرة في أوربا الشرقية[31]. وعلى نحو مشابه للمثال السابق برزت مشكلة تطبيق نظرية واقعية على حالة خاصة في السياسة الخارجية، لأن الاتحاد السوفييتي كان قد خسر الأداة التي تمكنه من الإبقاء على وجود قوات ضخمة في أوربا، وحتى وإن وضعنا جانبا إرادة بعض الشعوب الأوروبية للتسامح مع الوجود السوفييتي؛ فإنه لم يظهر جليا أن موسكو ستتمكن من تحمل أعباء بقائها هناك. وأهم من ذلك، لم يتساءل "ميرشايمر" عما إذا

المنارة للاستشارات

كانت شروط مجال النظرية القطبية ستنطبق فعلا أم لا؟ فالنظرية التي تقر بأن التعددية القطبية هي أكثر نزعة للحرب من الثنائية القطبية يمكن أن تكون صحيحة، لكن إمكانية تطبيق هذه النظرية ليست واضحة على منطقة مثل أوربا التي تتواجد بها قوة كبرى خارجية هي الولايات المتحدة[32]، وهكذا حتى وإن استثنينا إهمال الواقعية للتطور الذي عرفه الاتحاد الأوربي والسياسات الداخلية الجديدة ومسألة الهويات، فإنه من غير المضمون أن تحليل "ميرشايمر" يمكنه أن ينطبق على هذه الحالة.

◆مثال (3): التوازن المعاكس ضد الولايات المتحدة:

مع نهاية الحرب الباردة، شرع "والتز" مع واقعيين آخرين في تأكيد زعم يفيد بإعادة تشكل ميزان قوى جديد متعدد الأقطاب، تبرز فيه قوى ستتوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأضافوا أن كل السياسات التحريضية الأمريكية مثل توسيع حلف الناتو في وسط أوربا سيدفع روسيا وقوى كبرى أخرى إلى التحالف ضد أمريكا، لكن الواقع أثبت فيما بعد نجاح الولايات المتحدة في توسيع الناتو مصحوبا بسياسة خارجية نشطة وتدخلية، ولم يتشكل أي توازن معاكس ضد لقوة الأمريكية. ومثلما هو الحال في المثالين السابقين، كان هناك عدد وافر من النظريات غير الواقعية التي توقعت هذه النتيجة، وهو ما يؤكد مجددا فكرة تطبيق نظرية توازن القوى دون النظر عما إذا كانت شروط مجال تطبيقها حاضرة أم لا، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها بقوة على النظام الدولي، وحتى وإن كانت المعرفة التقليدية لنظرية توزن القوى ربما صحيحة، لكنها ببساطة لا يمكنها أن تنطبق على هذه الحالة. وبعدما اعترف الواقعيون بهذه الحقيقة، شرعوا في تطوير نظرية جديدة معروفة بالتوازن الناعمSoft Balancing لتفسير الأفعال المقيدة (الكابحة) التي توجه ضد قوة مسيطرة في النظام أحادي القطبية.[33]

5- تجنب المآزق وحدود الواقعية:

أنتجت الواقعية الكثير من التحاليل المتفاوتة الأهمية للسياسة الخارجية، وما يهمنا هو التعرف على عامل الأرجحية أو الطبيعة الاحتمالية للنظرية التي تجعل الواقعية مفيدة في التحليل السياسي الخارجي. إن أهم درسين لتجنب أخطاء وعدم دقة تحليل السياسة الخارجية هما: أولا معرفة خصوصيات كل حالة في السياسة

المنارة للاستشارات

الخارجية، وثانيا الانتباه الشديد إلى شروط المجال الذي من الممكن أن ترتبط بها. وقد يفترض أحيانا في النظريات وخاصة الواقعية بأن تكون عالمية وصالحة لكل زمان ومكان، لكن في الحقيقة إن النظريات والمدارس الفرعية الواقعية تطبق في ظل شروط شديدة الاختلاف، وعلى هذا الأساس إن معرفة تفاصيل أي قضية في السياسة الخارجية هي التي تحدد مدى تلاؤم التحليل مع مقاييس أي نظرية، بالإضافة إلى أن التحليل الدقيق يتطلب معرفة عميقة ومزدوجة لأحكام النظرية العامة وخصوصيات كل حالة.

ربما من بين التحديات البارزة التي تواجه الواقعيين هو العجز عن تفسير واحد من أهم الأحداث الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، ألا وهو الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن عام 2001. فمن جهة، لم تقم بهذا الهجوم دولة وإنما تنظيم عالمي، والمعروف أن المدرسة الواقعية تتجاهل القوى الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي[34] بزعم أن الدول هي التي تملك القدرات العسكرية والسياسية لشن الحرب أو التهديد بها، رغم أن السلوك الدولي للقوى الفاعلة الأخرى قد يكون أعنف من السلوك الدولي لكثير من الدول، وهذا سبب كاف لدراسته.

ومن جهة أخرى، إن مهاجمي برجي التجارة العالميين لم يسعوا على الإطلاق إلى موازنة قوة الولايات المتحدة، بل كانت تحركهم فكرة ونظرتهم إلى النظام الدولي على أساس ديني، وهو متغير أساسي طالما أهمله منظرو الواقعية، حيث يرى "فيلبوث"- على سبيل المثال- أن بداية النظام الدولي في العصر الحديث كانت بفضل حركة الإصلاح البروتستانتية في أوربا، فلولا تلك الحكومة لما ظهر نظام الدول ذات السيادة على النحو الذي نعرفه الآن. إن إعادة الاعتبار للدين كعامل مؤثر في السياسات الدولية يعني تراجع الواقعيين المتأخرين عن التمسك بمادية القوة، مما يفتح الباب واسعا للنظر في العوامل غير المادية كافة لا سيما الثقافية منها. ففي حقل الاقتصاد السياسي الدولي مثلا يمكن دراسة أثر العوامل الثقافية في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك، وأخلاق العمل. وفي حقل الأمن الدولي، قد تساعدنا هذه العوامل في اختيار نظرية صراع الحضارات والاستخدامات المعاصرة لسلاح الاستشهاد كأداة لتحقيق أغراض سياسية خاصة في إطار الصراع العربي- الاسرائيلي[35] والعراق وأفغانستان.

المنارة للاستشارات

ولعل دراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هويات الدول والجماعات وصياغة الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية تستحق اهتماما خاصا من محلّلي السياسة الخارجية. ولهذا تهتم البنائية الجديدة في هذا الحقل بدراسة هذا الدور، وتتميز بنظرتها إلى الهويات والأعراف والمبادئ باعتبارها غير ثابتة أو معطاة للفاعلين الدوليين، بل إنّهم دائما يعيدون تشكيلها[36]، ويرى البنائيون أن هذه العناصر تعلب أدوارا حاسمة في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وصناعة سياساتها الخارجية، وتتراوح هذه الأدوار بين تعريف ماهية السياسة الخارجية المقبولة دوليا، ودفع الدّول إلى تبني سياسة معينة في قضايا محددة. كما يساهم تعريف الجماعة لهويتها في تحديد مصادر التهديد الذي تتعرض له وحلفاءها المحتملين في مواجهة هذا التهديد، فسياسة الهوية- وليس منطق المساواة في السيادة بين الدول- هي التي غالبا ما تقدم لنا تفسيرا أفضل لنظرة دولة ما إلى دولة أخرى باعتبارها مصدرا حقيقيا أو محتملا لتهديد أمنها[37].

الخاتمة:

تبقى الواقعية الإطار العام الأكثر إقناعا لفهم السياسة الخارجية، فالدول تستمر في اهتمامها بتوازن القوى وكذلك في قلقها من احتمال حدوث نزاعات كبيرة، ويبرهن على ذلك التركيز العالي على قضايا الأمن والقوة، فالعديد من الدول الأوربية والآسيوية تتلهف على الحفاظ – بل توسيع- على الوجود الأمريكي في مناطقها، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أظهرت سنوات ما بعد الحرب الباردة رغبة أمريكية جامحة في البقاء رقم واحد عالميا، وإصرارا كبيرا على الحفاظ على مركزها المهيمن.

غير أن الواقعية لا تفسر معظم الأشياء، ويبقى علينا مراعاة رؤى المدارس الأخرى، فالنظريات الليبرالية تحدد الأدوات التي تمكن الدول من تحقيق مصالحها المشتركة، وتسلط الضوء على القوى الاقتصادية الفعالة التي يتعين على الدول والمجتمعات مراعاتها، وتساعدنا على فهم الأسباب التي تدفع الدول إلى الاختلاف إزاء أولوياتها الأساسية، والمفارقة أنه على الرغم من إصرار الغرب على تخفيض خطر النزاعات الإقليمية وتعزيز السلام الليبرالي الذي انبثق بعد سنة 1945، فإن هذه العوامل قد تصبح نسبيا أكثر أهمية إذا استمر الغرب في توفير الأمن والاستقرار وتصدير الديمقراطية إلى أنحاء كثيرة من العالم.

تناسب أيضا النظريات البنائية تماما تحليل الكيفية التي تتغير بها الهويات

المنارة للاستشارات

والمصالح على مرور الزمن، لتحدث بالتالي تحولا دقيقا في السلوك الخارجي للدول وتؤدي في بعض الأحيان إلى تحولات واسعة النطاق لكنها غير متوقعة في السياسات الدولية، وهي مناسبة كثيرا إذا استمرت الهوية السياسية في أوربا في التحول من الدولة الأمة إلى المنطقة الإقليمية والإحساس والولاء إلى الهوية الأوربية، وهي توافق كذلك ظاهرة التراجع التدريجي للقومية خاصة إذا حل محلها ذلك النوع من صلات النسب الحضارية التي تحدث عنها "صموئيل هنتنغتون".

الهوامش:

---

(1) William C. wohlforth, Realism and foreign policy, In: Steve Smith and others (eds), **Foreign policy, theories, actors, cases.** New York: Oxford, 2008, PP 31-32.

(2) Selahddin Bakan, Foreign Policy in The light of Theories. **Foreign Policy (Dis Politika)**, issue 1-4/1999, p 11.

(3) William C. wohlforth, **OP. Cit.** PP 32-33.

(4) Dustin Eils Howes, when states choose to die: Reassessing Assumptions about what states want. **International studies Quarterly**, 47, 2004, p 670.

(5) Stefano Recchia, Restraining Imperial Hubris: The ethical bases of realist International relations Theory, **Constellations**, Vol 14, N°4, 2007, p 544.

(6) Thomas S. Mowle, worldviews on policy: Realism, Liberalism, and external conflict. **political psychology**, vol 24, N° 3, 2003, p 566

(7) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 221- 224.

(8) انظر الفصل السادس من كتاب:

Kenneth N. Waltz, **Theory of International politics**. United states of America: Addison –Wesley publishing company, 1979, pp 102128.

أو انظر: أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959 - 2009): دراسة استكشافية. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 27، صيف 2010، ص ص105- 106.

(9) ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد.... نظريات عدة. ترجمة: منير كمال،

المنارة للاستشارات

الثقافة العالمية، العدد 89، 1998/7، ص 13.

(10) أنور محمد فرج، **مرجع سابق**. ص 387- 389.

(11) Hans Mouritzen, Kenneth Waltz: a critical rationalist between International politics and foreign policy, In: Iver B. Neuman and Ole Waever, **The future of International relations.** London: Routledge, 1997, p 73.

See also: Shiping Tang, fear in International politics: two positions. **International studies review**, 10, 2008, pp 358-461.

(12) Martin Griffiths, **International relations Theory for the Twenty –First century.** London and New York: Routledge, 2007, pp 16-17.

(13) Samuel Barkin, Realism, prediction, and foreign policy**. foreign policy Analysis** 5, 2009, p 234.

(14) Ibid. PP 240-241.

(15) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 293.

(16) Hans Mouritzen ،**OP. Cit.** PP 86-87.

(17) William C. Wohlforth, **OP. Cit.** PP 36-37.

(18) Ibid. P 37.

(19) Ibid. PP 37-38

(20) Samuel Barkin, **OP. Cit.** P 245.

(21) William C. Wohlforth**, OP. Cit.** P 37.

(22) John Glenn, Realism Versus strategic culture: competition and collaboration ? **International studies review,** 11, 2009, pp 523-524.

(23) William C. Wohlforth, **OP. Cit.** P 39.

(24) Ibid. P 39.

(25) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 252- 254.

(26) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 85- 86.

(27) Stefano Recchia, **OP. Cit.** P 545.

(28) William C. Wohlforth, **OP. Cit.** P 41.

(29) Ibid. P 41.

(30) Patrick Thaddeus Jakson, Daniel

المنارة للاستشارات

H. Nexon, paradigmatic faults in International relations Theory. **International studies Quarterly**, 53, 2009, p 923.

(31) Dario Battistella, **Théories des relations internationales**. 3e edition, Paris: Presses de sciences po, pp 158-159.

(32) William C. Wohlforth, **OP. Cit**. P 43.

(33) Ibid. P 43.

(34) Jean-Louis Martres, de la nécessité d'une Théorie des relations Internationales, l'illusion paradigmatiques, **AFRI**, vol. IV, 2003, p23.

(35) أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئًا من الماضي؟ **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد20، خريف 2008، ص 134. أو أنظر إلى:

Mohammed Nuruzz Aman, Beyond the realist theories: '' neo conservative realism'' and the American invasion of IRAQ. **International Studies Perspectives**, 7, 2006, pp 244-248.

(36) Jennifer Sterling –Folker, Realism and the constructivist challenge: rejecting, reconstructing, or rereading. **International studies Review**, Vol. 1, N°1, spring 2002, pp 86-90.

(37) للمزيد من الاطلاع على التحديات التي تواجهها الواقعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة انظر:

Thomas C. walker, Jeffery S. Morton, Re -assessing the ''Power of power Politics '' Thesis: Is realism Still Dominant? **International studies Review**, 7, 2005, pp 341-356.

أو انظر إلى:

Marier de Jerphanion, vers un rapprochment de la moral et de la Realpolitik ? **Revue Internationale et stratégique**, N°67, 3, 2007, p129.

المنارة للاستشارات